

## "الشركة الأمريكية" وتشكيل العقل الأمريكي

يطلق مجازاً تعبير "الشركة الأمريكية Corporate America" على المنظومة المشتركة للشركات الأمريكية الكبرى والتي تشكل عصب اقتصاد الولايات المتحدة وقادتها الرئيسية لبناء مجتمع الرفاهة حسب المفاهيم التي أصلتها النخبة في وجدان الشعب الأمريكي على امتداد قرنين من الزمان مما دفع يوماً رئيس أكبر شركة لانتاج السيارات إلى الجهر بالقول بـ "ما هو صالح لجزال موتورز فهو صالح لـ أمريكا" ! وبصعب الفصل بين أهداف هذه المنظومة و مجريات الأمور في الولايات المتحدة حيث انبسط نفوذ المؤسسة الاقتصادية الأمريكية على باقي المؤسسات الأخرى السياسية والعسكرية والمخابراتية والإعلامية ، والتاريخ الحديث شاهد على مدى تعبير سياسات الولايات المتحدة عن صالح الذين يتحكمون في الدولة ، فأحداث إيران في الخمسينيات عند تولي محمد مصدق رئاسة الوزارة والانقلاب ضد سلفادور الليندي في السبعينيات في تشيلي وأنظمة الحكم الديكتاتورية في جمهورية الموز وأخيراً محاولة قلب "شافيز" في فنزويلا وهي دلالات قوية تمر بسرعة بذاكرة كل متابع عادي للأحداث العالمية ، فالصالح الخاصة لهذه الشركات هي بمثابة المصلحة العامة ، مما جعل العمل السياسي ينحصر في التفاعل المستمر بين مجموعات المصالح الاقتصادية التي تتنافس للسيطرة على الدولة، وتحول النظام السياسي الأمريكي إلى نظام للحزب الواحد ينقسم إلى جناحين "الجمهوري" و "الديمقراطي" ، يسيطر على كل منها مجموعات متغيرة من قطاع الأعمال ويشتريان في التوجهات الرئيسية للايديولوجيا الأمريكية وأهمها شرط إسعاد وارضاء من "يملكون البلد" (المستثمرون) حيث أنه دون تحقيق ذلك سينال البعض من باقي أفراد الشعب ! وعليه فإن الخطير كل الخطير يكمن - بالنسبة للنظام الأمريكي القائم - في التهديد المتمثل في بروز بدائل أخرى من النماذج الاجتماعية لا تتماشى مع أسس هذا الفكر ، وبالتالي رأت الحكومات الأمريكية المتتالية في هذه البدائل ذريعة تبرر سياسات الردع للدفاع عن النفس بما في ذلك التدخل العسكري ، فمن خلال الإطار المفهومي الراسخ والمحترم من الجميع فإن أي اعتداء يبرر بسهولة للشعب الأمريكي على أنه دفاع عن النفس ، واختلاف العالم مع سياسة الولايات المتحدة يعني ببساطة إن العالم هو المخطئ ! .

ولقد سمح تركيز سلطة اتخاذ القرار في أيدي القطاع الخاص - بالنسبة للدولتين المحوريات للحياة الأمريكية - من تغيير مسار أي تحد رئيسي للامتيازات القائمة والقضاء عليه قبل أن يأخذ شكلًا أكثر قوّة . واستخدمت آليات السوق لتجيئ وضبط الأفكار والمشاعر العامة بحيث اقتصر دور رجل الشارع على كونه مستهلكاً ومتفرجاً وليس مشاركاً ، وحيث إن صوت الشعب يجب أن يسمع في المجتمعات الديمقراطية - وذلك بخلاف النظم الشمولية التي لا يهمها سوى طاعة المواطنين بصرف النظر عما يفكرون فيه - فقد تمكّن أصحاب المصالح الأمريكية من تجاوز هذه الإشكالية من خلال غسيل مخ مستمر يصبح فيه حديث

الموطن العادي متمشياً تماماً مع مفاهيم النخبة الاقتصادية والسياسية ، وهو ما عبر عنه Edwards Barrows بعملية "هندسة الموافقة" The Engineering of Consent . فعمليات السيطرة على العقل العام الأمريكية تم بشكل مستمر ومتكرر وتصل إلى ذروتها في فترات الأزمة بحيث يأس الشعب بشكل دائم إلى إدراك بأن الحرب لم تنتهي وبأن بلاده تحارب من أجل قضية نبيلة ، ولاغرابة إذن إن يستخدم الرئيس الأسبق ريجان تعابير "إمبراطورية الشر" والرئيس بوش تعابير "محور الشر" للتأثير على المواطن العادي بالفاظ ذات مسحة دينية ، وكما يساهم شركاء النخبة من المثقفين وقيادات الرأي في تعزيز الرأي العام بجرائم منتظمة من البلاغة تتسم بالمعلاة للحيلولة دون تحول أي فكر مستقل إلى فعل سياسي يهدى مبادئ النخبة المسيطرة ، ويتطلب ذلك بالضرورة تركيز عال للملكية في مجال الإعلام "الميديا" . وكما أن الذين يتبعون إدارة المؤسسات الإعلامية أو يكتسبون مكانة بصفتهم ملقيين أو صحفيين يتمون بحكم الوضع الاجتماعي والمالي لنفس النخبة المحظوظة ويشاركونها الامتيازات والتطلعات . ويعبرون وبالتالي عن صالح الطبقة التي يتمون (أو سينتمون) إليها دون الحاجة إلى توجيهه أو وصاية فيما يقولون أو يكتبون ، وهكذا يخدم نموذج الدعاية في الميديا أغراض الشركة الأمريكية والدولة ويتحدد في تقرير وتحليل الأمور بشكل يساند المزايا القائمة ويحد من الحوار والمناقشة حول المفاهيم الأساسية للنخبة .

أما السياسة الأمريكية على المستوى الدولي فتتدرج تحت مبدأ "الاحتواء" Containment ، ويرى "Noam Chomsky" إن هذه السياسة الخارجية هي الوجه المقابل للسياسة الداخلية في صناعة الموافقة ، وأن السياسيين متكاملتين ومتناوبتين حيث يلزم تعزيز المواطنين بالداخل لدفع فاتورة سياسة الاحتواء الخارجية ، وكما إن كل الأدلة تشير منذ الحرب العالمية الثانية بأن الهدف الرئيسي لسياسة الاحتواء هو إعطاء الطابع الدفاعي (إذا كان أعداء الديمقراطية ليسوا من الشيوعيين فهم من الإرهابيين !) والقطاعي الشرعي لمشروع أمريكا في إدارة العالم وبناء نظام عالمي تسيطر عليه الولايات المتحدة ويتم من خلاله نمو وازدهار الأعمال الأمريكية، وتشكيل منظومة عالمية تؤدي مكوناتها المختلفة مهاماً محددة لصالح "الشركة الأمريكية" سواء كمراكز تصنيع أو كأسواق استهلاك أو كمصادر للطاقة والمواد الخام .

وهكذا تم بناء سوق الأفكار في الولايات المتحدة على امتداد القرن التاسع عشر والقرن العشرين بهدف نشر وترسيخ معتقدات ومبادئ الفنون العليا من المجتمع على حساب الاستقلال الفكري والثقافي للفنون الأدنى وبحيث يتم توثيق الروابط بشكل متين ودائم بين صالح "الشركة الأمريكية" في الداخل والخارج وبين أيديولوجية العقل الأمريكي، وهي الخاصية التي أدركها المهاجرون اليهود في أوائل القرن العشرين ، واتجهوا وبالتالي باستثمارتهم نحو القطاعات الحيوية للشركة الأمريكية في ذلك الوقت وخاصة صناعات الدواء والملابس الجاهزة والسينما في هوليوود لتمتد سيطرتهم بعد ذلك إلى العديد من القطاعات الحيوية الأخرى وعلى الأخص "الإعلام" .

ولاغرابة إذن إن تنتهج الحكومة والكونجرس ووسائل الإعلام بالولايات المتحدة مساراً خاصاً في عرض الأمور الخاصة بإسرائيل ، فالسيناريو متكرر على امتداد الصراع العربي الإسرائيلي . وعودة للثمانينات من القرن العشرين - على سبيل المثال - نجد أن "شيمون بيريز" يحتفي به "كوجل سلام" أثناء زيارته لأمريكا بعد بضعة أيام فقط من عملية ضرب - بقابل ذكية - مقر السلطة الفلسطينية في تونس والتي استشهد فيها ٥٥ فلسطيني و ٢٠ تونسي ، وكما وصف "جورج شولتز" وزير الخارجية آنذاك العملية بأنها رد شرعى على الهجمات الإرهابية وسط تأييد عام لهذه المقوله ، وفي استطلاع لرأي الإعلاميين من محررين ومعلقين في عام ١٩٨٥ اختارت "وكالة الاسوشيتيد برس" موضوع "الإرهاب في الشرق الأوسط" كأهم موضوعات العام ! ودافعت الإدارة ووسائل الإعلام الأمريكية عن الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان لكوئنه حق الدفاع عن النفس ، وفي نفس الوقت لم يحظى تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدانة الإرهاب بكل صوره (١٥٢) صوت مؤيد ضد صوتين رفض هما الولايات المتحدة وإسرائيل ) بأي اهتمام في الإعلام الأمريكي ، وانصب هذا التجاهل على كافة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بقبول قرارات الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ونبذ الإرهاب ، وتأكيد الرئيس باسر عرفات على هذه المبادئ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي انتقلت إلى جنيف لسماع كلمته بعد أن رفضت الولايات المتحدة إعطاؤه تأشيرة دخول لحضور جلسة الجمعية العامة في نيويورك بحجة انه إرهابي ، فإسرائيل هي على الدوام الحليف الأساسي للولايات المتحدة وبالتالي لها الصلاحية في إن ترث حق العدوان باسم الدفاع عن النفس وفي إن تشن الحرب باسم السلام (أو باسم القضاء على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر) ، ونموذج الدعاية يكتفى وبصاعد حملته بشكل دائم في هذا الاتجاه : فالولايات المتحدة وإسرائيل تتطوّران إلى السلام وتقتربان مبادرات للسلام الواحدة تلو الأخرى . أما رفض هذه المبادرات فيأتي دائماً من الجانب العربي والفلسطيني !! ولعل آخر مسلسل في هذا السيناريو المتكرر الحملة الإعلامية حول مبادرة باراك أثناء حكم الرئيس كلينتون في ديسمبر ٢٠٠٠ وتنازلاته غير المسقوقة على حد قول المسؤولين والإعلام في أمريكا ! ولا يقتصر الأمر على ذلك بل أن نفس الألفاظ والصور تتكرر حيث إن الاحتلال جنوب لبنان أو الأرضية الفلسطينية يعتبر غزواً Incursion لا احتلالاً ، ومشاهد الانسحاب الإسرائيلي من أي موقع تطفى على مشاهد القتلى من الفلسطينيين ..

وهكذا يؤدي تأثير "الشركة الأمريكية" إلى تغطية للأمور المتعلقة بإسرائيل بشكل مختلف تماماً - سواء في الشكل أو المضمون - عن أية تغطية إعلامية أخرى ، وببل إن الانتخابات الإسرائيلية تحظى بنفس القدر من الاهتمام والتغطية مثل الانتخابات الأمريكية نفسها وذلك بخلاف باقي حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وأسيا .

أود من خلال هذا العرض المختصر أن أصل بالقارئ إلى الاستنتاجات التالية :-

**أولاً:** أن "الشركة الأمريكية" والتي يهيمن البصود على قنوات بيمن منها هي التي تحكم في "الميديا الأمريكية" مستهدفة في ذلك تشكيل عقل الأمة بما يتمشى مع أهدافها .

**ثانياً:** أن "انحياز" الادارة والكونجرس والإعلام لوجهة النظر الإسرائيلية ليس بجديد على الساحة الأمريكية ، وربما يكون الجديد هو دهشة العرب لهذا الانحياز ، وكاننا نكتشف الحقيقة لأول مرة ! .

**ثالثاً:** لقد أصبح ممكنا بفضل ثورة المعلومات والاتصالات السائير على الرأي العام الأمريكي وأبراز الحقائق أمامه عن غير طريق الإعلام الأمريكي التقليدي . وكما أن ازدياد فاعلية المجتمع المدني على المستوى الدولي نتيجة لهذه الثورة ومساندته للقضايا العادلة أصبح عنصراً إيجابياً في تشكيل الرأي العام العالمي .